

## كلمة افتتاحية بمناسبة إصدار العدد الأول

معالي الأستاذ الدكتور/ يُوْسُفُ والي  
نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي  
بجمهورية مصر العربية

الغذائية خلال التسعينات. فالاتجاه العام للسياسات الزراعية في الوطن العربي ما زال مستمراً نحو تحرير القطاع الزراعي وخصخصة المشروعات الزراعية وتحرير تجارة وتسويق المنتجات الزراعية ومدخلات الإنتاج الزراعي. هذا بالإضافة إلى عدم التدخل في تحديد الأسعار، وتشجيع الاستثمار وتطوير الخدمات الزراعية المساندة. كما أن مستوى استخدام التقانات الحديثة وتحديث القطاع الزراعي في الوطن العربي قد شهد تطوراً واضحاً خلال السنوات القليلة الماضية نتيجة للجهود المبذولة على المستويات القطرية والقومية في مجالات صناعة البذور ونشر استخدام البذور المحسنة وتطوير سلالات الثروة الحيوانية. إضافة إلى صيانة المراعي والاهتمام بصحة الحيوان وتشجيع استخدام الأسمدة والميكنة الزراعية، والاهتمام بنظم المواصفات القياسية للسلع والمنتجات الزراعية، وتطوير صناعة الدواجن والاهتمام بالتصنيع الزراعي والمحافظة على البيئة وحماية الموارد الطبيعية. وقد أثمرت تلك الجهود عن التحسن في أوضاع إنتاج السلع الغذائية في الوطن العربي وأثرت إيجاباً على أوضاع الأمن الغذائي العربي.

هذا ويلقى قطاع الزراعة والمزارعون في مصر رعاية خاصة من القيادة السياسية باعتباره ركيزة الاقتصاد القومي ولدوره الرائد في برنامج الإصلاح الاقتصادي. وقد نجح قطاع الزراعة في مصر، ومن خلال برنامج الإصلاح والتحرر الاقتصادي والخصخصة واستراتيجيتي التنمية الزراعية في مصر في الثمانينات والتسعينات واستجابة المزارعين لنتائج البحوث والتكنولوجيا الحديثة والإرشاد الزراعي والمحفزات السعرية، في تحقيق نتائج إيجابية واضحة وملموسة في مجالات التنمية الزراعية الأفقية والرأسية النباتية والحيوانية وتحقيق الأمن الغذائي وزيادة الصادرات وتوفير فرص العمل وتحسين دخول ومستوى معيشة الزراعيين والريفيين.

وتحقق مصر حالياً اكتفاء ذاتياً وفائضاً للتصدير من محاصيل القطن والأرز والخضار والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية وزهور القطف. وهناك اكتفاء ذاتياً من الدواجن

يعتبر قطاع الزراعة الدعامة الرئيسية لرفاهية المجتمع وتقدمه، وتتمثل أهميته في الوطن العربي في كونه مصدراً لتوليد الدخل القومي، كما يعمل به ما يربو من 48% من سكان الوطن العربي، كما يعد مصدراً أساسياً وهاماً لحصيلة النقد الأجنبي، وذلك لسد الاحتياجات الغذائية وتوفير مستلزمات برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كذلك يلقي على عاتق القطاع الزراعي خلال مراحل التنمية المختلفة، توفير المواد الخام اللازمة لنشاط القطاع الصناعي، إذ أن نسبة كبيرة من إجمالي الدخل الصناعي يتم الحصول عليه من الصناعات التي تعتمد على قطاع الزراعة في إمدادها بالمواد الخام والتي من أهمها صناعات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية. ومن ناحية أخرى يعتمد النشاط التجاري العربي بنسبة كبيرة على القطاع الزراعي حيث يتناول تسويق السلع الزراعية التي تشكل القدر الأكبر من السلع التي يتم تداولها. كذلك يعتبر القطاع سوقاً للمدخلات الزراعية المنتجة بالقطاعات غير الزراعية مثل الأسمدة، المبيدات، الآلات والمعدات والأعلاف المركزة.

كذلك يعتبر قطاع الزراعة في مختلف الاقطار العربية ركيزة الأمن الغذائي لتأمين احتياجات السكان الغذائية، وقد اتجهت الدول العربية في مجال توفير الغذاء إلى تعبئة الموارد الزراعية وتخصيصها بصورة تحقق كفاءة استخدام الموارد ومواجهة احتياجات السكان المتزايدة من الغذاء.

وتعكس أوضاع الأمن الغذائي العربي خلال التسعينات تطورات إيجابية في مستويات الإنتاج والإنتاجية للسلع الغذائية، وهذه المؤشرات مؤداها الجهود المبذولة على المستويات القطرية في مجالات الإصلاحات الاقتصادية والسياسات الزراعية ومجالات تطوير ونقل وتطوير وتبني التكنولوجيات المستحدثة في الزراعة العربية.

فقد شهدت أقطار الوطن العربي خلال السنوات الماضية تطورات في السياسات الزراعية، وفي مستوى استخدام التقانات الحديثة في الزراعة ساهمت بدورها في زيادة إنتاج السلع

والمكاملة لذلك النشاط بما في ذلك مشاريع البنية الأساسية اللازمة لذلك وفقاً للأساليب والأسس التجارية المستقرة وضمن مقتضيات السلامة المالية وبما يحقق عائداً مناسباً علي مجموع عملياتها الاستثمارية. وتعتبر شركة الفيوم لصناعة سكر البنجر والشركة العربية لحفظ وتصنيع الحاصلات الزراعية واللحوم تشارك الهيئة في تنفيذها في مصر وتساهم في رأسمالها بنسبة 25% من النماذج الناجحة للمشروعات الهيئة في الدول العربية.

وهكذا تسهم الهيئة في تنفيذ استراتيجيات وبرامج الاستراتيجية العربية للأمن الغذائي، حيث تركز تلك الاستراتيجية على تطوير كفاءة الموارد الطبيعية في الوطن العربي والحد من هدرها من خلال تبني سياسات وخطط وبرامج للتنمية الأفقية والرأسية وزيادة معدلات التحديث التقني في الزراعة العربية، وتشجيع الاستثمار في قطاع الزراعة وخاصة في مجالات تطوير البنيات الإنتاجية والتسويقية، ورفع كفاءة النظم التسويقية والتوزيعية للسلع الزراعية الغذائية، وزيادة القدرة على التحكم في العوامل المؤثرة على الطلب على المنتجات الزراعية، إضافة إلى تعزيز التنسيق والتعاون لتنمية معدلات التجارة البينية وتنمية فرص الاستثمار الزراعي العربي والتفاعل مع المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية.

وتقديرًا لما تقوم به الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي من دور رائد في مجال التنمية الزراعية وتشجيع الاستثمار في إنتاج السلع الغذائية الاستراتيجية في الدول العربية والمساهمة في برامج التكامل الزراعي العربي وتشجيع التجارة البينية العربية، فإن جمهورية مصر العربية تؤكد دعمها ومساندتها للهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي ومشروعاتها وأنشطتها المتميزة في الدول العربية. وفي هذا الإطار، فقد وقعت مصر مع الهيئة مؤخراً الاتفاق الأساسي لنشاط الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي في مصر.

واننا إذ نهنئ الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي على إصدارها لمجلة الاستثمار الزراعي لنتمنى للهيئة دوام التوفيق والنجاح في إنجاز المهام التي تضطلع بها، كما نتمنى لهذه المجلة الوليدة النجاح في تحفيز الاستثمار الزراعي العربي وتحسين كفاءته.

وقفنا الله جميعاً في خدمة ما تصبوا إليه أمتنا العربية من تقدم وازدهار.

والبيض والأسمك واللبن الطازج. كما زادت نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح من 25% في بداية الثمانينات إلى حوالي 57% حالياً رغم زيادة السكان بحوالي 20 مليون نسمة، وتبلغ نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء حوالي 73% ومن السكر حوالي 10%. وتستهدف استراتيجيات التنمية الزراعية في مصر حتى عام 2017 الارتضاع بمعدل النمو في الإنتاج الزراعي إلى 4.1% سنوياً، عن طريق الاستثمار في برامج التوسع الزراعي الرأسي واستصلاح واستزراع حوالي 3.4 مليون فدان جديدة من خلال الاستثمار في المشروعات القومية الزراعية الكبرى الجديدة في توشكي وشرق العوينات ودرب الأوبعين وترعة السلام، وقد وفرت الدولة العديد من ضمانات وحوافز الاستثمار في هذه المشروعات. ورغم الجهود الواضحة التي تبذلها الدول العربية في مجالات التنمية الزراعية فما زالت الفجوة الغذائية كبيرة حيث تبلغ واردات الدول العربية من السلع الغذائية في العام الأخير حوالي 19 مليار دولار مما يتطلب بذل المزيد من الجهد في مجالات تشجيع الاستثمار الزراعي وتحسين كفاءته في استغلال الموارد الزراعية الأرضية والمائية والبشرية والرأسمالية في الدول العربية وتحقيق التنسيق والتعاون والتكامل الزراعي العربي.

وتلعب الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي دوراً كبيراً في تنمية الموارد الزراعية في الدول العربية الأعضاء مراعيةً في ذلك بصورة خاصة توفير أكبر قدر من المواد الغذائية للدول العربية وزيادة تبادل المنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي فيما بينها.

ويقع علي عاتق الهيئة المساهمة في رؤوس أموال المشروعات وتقديم القروض للشركات التي تؤسسها في الدول الأعضاء، بالإضافة إلى تقديم المساعدات الفنية لهذه الشركات بأشكالها المختلفة لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتسهم الهيئة في تنمية فرص الاستثمار الزراعي في كافة مجالات الإنتاج الزراعي والأعمال المرتبطة به، وبصفة خاصة استصلاح الأراضي والإنتاج النباتي والحيواني وإنتاج الأسمك والمراعي والغابات وغيرها من الموارد الزراعية. كما يشمل نشاط الهيئة الاستثمار في مشروعات نقل وحفظ وتسويق وتصدير وتصنيع جميع المنتجات والحاصلات الزراعية النباتية والحيوانية والسلمكية ومستلزمات إنتاجها بما في ذلك المواد والمعدات اللازمة للإنتاج الزراعي. وكذلك تباشر الهيئة تنفيذ المشروعات والأنشطة الأخرى اللازمة لنشاطها الاستثماري والإنمائي